

أكدت عدم تسجيل أي حالات قتل تعسفية وغير قانونية أو حالات اختفاء لأشخاص على خلفية سياسية «الخارجية الأميركية»: لا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بالكويت في 2012

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن ممارسات حقوق الإنسان في الكويت وبقيّة دول العالم أول من أمس وذلك في تغطية للحالة العامة لتلك الممارسات خلال العام الماضي. وقال التقرير بشأن الكويت ان الحكومة الكويتية «اتخذت خطوات لمحاكمة ومعاينة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات سواء كانوا في أجهزة الامن أو في أي مكان آخر بالحكومة، وكان الإفلات من العقوبة مشكلة أحيانا في بعض قضايا الفساد». كما أشار التقرير إلى ان هناك مشكلات أساسية في مجال تطبيقات حقوق الإنسان، وتابع «تتضمن هذه المشكلات المسؤولة عن المواطنين في انتهاكات سواء كانوا في أجهزة الامن أو في أي مكان آخر بالحكومة، وكان الإفلات من العقوبة مشكلة أحيانا في بعض قضايا الفساد». كما أشار التقرير إلى ان هناك مشكلات أساسية في مجال تطبيقات حقوق الإنسان، وتابع «تتضمن هذه المشكلات المسؤولة عن المواطنين في انتهاكات سواء كانوا في أجهزة الامن أو في أي مكان آخر بالحكومة، وكان الإفلات من العقوبة مشكلة أحيانا في بعض قضايا الفساد».

وأشار التقرير إلى ان الحكومة قد أنشأت بالفعل ملجأ ذا سعة كبيرة لعائلات المنازل المتعرضة للعنف، إلا ان هذا الملجأ غير جاهز للعمل بعد. وأشار التقرير إلى جرائم العرض، وقال إنها لا تلقى العناية الكافية من التعامل القانوني الواجب. كما قال التقرير إنه لا توجد قوانين ضد حالات التحرش، إلا أن القانون يخصصها باسم جرائم الشرف، وهذا مما لا يشجع على الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم في أماكن العمل. وأشار التقرير إلى وجود تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحقوق الميراث والانتقال والسفر والزواج والإدلاء بالشهادة أمام المحاكم الشرعية وحق الوصاية على الأطفال في حالة الطلاق وفي حالة اختلاف ديانة الأم عن ديانة الأب المسلم. وأشار التقرير إلى ان مجلس الأمة في يناير 2011، قام بإصدار تشريعات لصالح المرأة فيما يخص الإجازات من العمل للاهتمام بالأطفال، وكذلك مزيد من الحقوق الخاصة بالحصول على السكن، إلا أن القانون يمنع المرأة من العمل في وظائف محددة تحت دعوى أنها «خطرة» أو ضارة بالصحة. كذلك فإنه وفقا للمنتدى الاقتصادي الدولي، فإن النساء تحصل على حوالي 70٪ فقط من أجر العمل الذي يحصل عليه الرجال في نفس المجال، حيث أشار التقرير إلى

مزايم حول اساءة استخدام الاموال العامة، مشيرا الى ان التحقيقات لم تصل الى حد المحاسبة القضائية للمشتبه بهم. وتحدث التقرير عن الدور الذي تقوم به منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان المحلية والدولية، مشيرا الى الاستجابة الحكومية المحدودة لتوصيات هذه المنظمات، ولكنه نوه بالدور الذي تؤديه لجنة حقوق الإنسان في مجلس الامة ونشاطها في تفقد السجون والإطلاع على اوضاع السجناء. وبالنسبة لبند التمييز في التقرير، أشار إلى أن القانون يمنع التمييز بين الأفراد بناء على انتماءات العرق أو الأصل أو اللغة أو العجز الجسدي. إلا أن القانون لا يتطرق إلى مسألة التمييز بناء على الحالة الاجتماعية أو على النوع، حيث توجد بعض اللوائح التي تميز ضد النساء وغير محددتي الجنسية والعمال الأجانب. أشار التقرير إلى ان العنف ضد المرأة مازال يمثل مشكلة، حيث يقوم القانون بتغليظ العقوبة على الاغتصاب لدرجة الإعدام، بينما لا توجد قوانين تقيد العنف والجرائم المشابهة في حالة علاقة الزوج. كما أشار التقرير إلى وجود بلاغات عن حالات اغتصاب أغلبها يتعلق بالعملات الأجنبية في المنزل، حيث لم يتم إنفاذ القانون بشكل فعال، فنادرا ما يتم القبض على مرتكبي جرائم العنف المنزلي، بل يتم التعامل مع هذا الجرائم باعتبارها قضايا اجتماعية بدلا من اعتبارها قضايا جنائية. ويذكر التقرير ان النساء اللاتي يتقدمن ببلاغات عن أحداث عنف منزلي تعرضن

لقضايا والغرامات وحتى الغاء الترخيص. وأشار التقرير الى ان الحكومة تراقب اتصالات الانترنت لأسباب أمنية ومنع التشهير والتحرش على الارهاب والفوضى. وفي مجال حرية الاجتماع اشار التقرير الى ان المعارضة السياسية نظمت عشرات الاحتجاجات والمسيرات الى ان أجهزة الامن سمحت بالكثير من الاحتجاجات السلمية حتى من دون ترخيص الا انها تدخلت في بعضها حفاظا على السلامة العامة وعلى عدم اعاقه حركة المرور. وتحدث التقرير عن تقييد الحكومة لحق انشاء الجمعيات وعن الامتناع عن القيام بنشاط سياسي كشرط للحصول على تراخيص انشائها، وازدادت توجده في الكويت نحو 100 منظمة غير حكومية مرخصة اضافة الى العشرات من المنظمات غير المرخصة. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية لفت التقرير إلى حظر الأحزاب السياسية إلا ان الحكومة لا تعترف بأي احزاب سياسية ولا تسمح بتشكيلها. وفي المقابل هناك تجمعات سياسية غير رسمية وتحالفات برلمانية. ولاحظ التقرير ان المرأة لاتزال تواجه عوائق ثقافية واجتماعية في طريق المشاركة السياسية بالرغم من حصولها على حق الاقتراع عام 2005. ولغت الى ان الانتخابات البرلمانية الاخيرة شهدت وصول ثلاث نساء الى مجلس الامة كما ان اقبال المرأة على التصويت كان اعلى من اقبال الرجل. وتحدث التقرير عن الفساد والافتقار الى الشفافية وعن التحقيقات البرلمانية في

قبيل اعمال القتل التعسفية وغير القانونية او حالات اختفاء لأشخاص على خلفية سياسية. وتحدث التقرير عن ان الدستور والقوانين الكويتية تحظر التعذيب وكافة اشكال القسوة والمعاملة غير الانسانية ولكن ذلك لم يمنع حدوث بعض التجاوزات من قبل افراد في اجهزة الامن والشرطة. وفيما يتعلق بالسجون وامانك الاحتجاز اشار التقرير الى انها تتفق بشكل عام مع المعايير الدولية وان كانت تعاني غالبا من الاكتظاظ والافتقار الى شروط النظافة والعناية الصحية. وذكر التقرير ان وزارة الداخلية سمحت بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل مجموعات حقوق الانسان الدولية والمحلية ومن وسائل الاعلام واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأوضح التقرير ان أجهزة الشرطة تتحمل مسؤولية فرض تطبيق القوانين في القضايا غير المتصلة بالامن الوطني وان جهاز امن الدولة يشرف على قضايا الاستخبارات والامن الوطني ولكن كل هذه الأجهزة تخضع لإشراف السلطات المدنية في وزارة الداخلية. وفي مجال حرية التعبير والصحافة ذكر التقرير ان الحكومة قيّدت حرية التعبير في المسائل المتصلة بالامن الوطني او بالاساءة الى الاسلام او الامير او الدستور او حيادية القضاء او مكتب النائب العام. وأورد التقرير أمثلة عن قضايا تتعلق بهذه المسائل. وفيما يتعلق بحرية الصحافة تحدث التقرير عن ان الصحافة الكويتية عبرت بحرية عن آراء متنوعة الا انها مارست الرقابة الذاتية لكي تتفادى الدعاوى

التي شروط النظافة والعناية الصحية. وذكر التقرير ان وزارة الداخلية سمحت بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل مجموعات حقوق الانسان الدولية والمحلية ومن وسائل الاعلام واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأوضح التقرير ان أجهزة الشرطة تتحمل مسؤولية فرض تطبيق القوانين في القضايا غير المتصلة بالامن الوطني وان جهاز امن الدولة يشرف على قضايا الاستخبارات والامن الوطني ولكن كل هذه الأجهزة تخضع لإشراف السلطات المدنية في وزارة الداخلية. وفي مجال حرية التعبير والصحافة ذكر التقرير ان الحكومة قيّدت حرية التعبير في المسائل المتصلة بالامن الوطني او بالاساءة الى الاسلام او الامير او الدستور او حيادية القضاء او مكتب النائب العام. وأورد التقرير أمثلة عن قضايا تتعلق بهذه المسائل. وفيما يتعلق بحرية الصحافة تحدث التقرير عن ان الصحافة الكويتية عبرت بحرية عن آراء متنوعة الا انها مارست الرقابة الذاتية لكي تتفادى الدعاوى

التي شروط النظافة والعناية الصحية. وذكر التقرير ان وزارة الداخلية سمحت بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل مجموعات حقوق الانسان الدولية والمحلية ومن وسائل الاعلام واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأوضح التقرير ان أجهزة الشرطة تتحمل مسؤولية فرض تطبيق القوانين في القضايا غير المتصلة بالامن الوطني وان جهاز امن الدولة يشرف على قضايا الاستخبارات والامن الوطني ولكن كل هذه الأجهزة تخضع لإشراف السلطات المدنية في وزارة الداخلية. وفي مجال حرية التعبير والصحافة ذكر التقرير ان الحكومة قيّدت حرية التعبير في المسائل المتصلة بالامن الوطني او بالاساءة الى الاسلام او الامير او الدستور او حيادية القضاء او مكتب النائب العام. وأورد التقرير أمثلة عن قضايا تتعلق بهذه المسائل. وفيما يتعلق بحرية الصحافة تحدث التقرير عن ان الصحافة الكويتية عبرت بحرية عن آراء متنوعة الا انها مارست الرقابة الذاتية لكي تتفادى الدعاوى

التي شروط النظافة والعناية الصحية. وذكر التقرير ان وزارة الداخلية سمحت بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل مجموعات حقوق الانسان الدولية والمحلية ومن وسائل الاعلام واللجنة الدولية للصليب الاحمر. وأوضح التقرير ان أجهزة الشرطة تتحمل مسؤولية فرض تطبيق القوانين في القضايا غير المتصلة بالامن الوطني وان جهاز امن الدولة يشرف على قضايا الاستخبارات والامن الوطني ولكن كل هذه الأجهزة تخضع لإشراف السلطات المدنية في وزارة الداخلية. وفي مجال حرية التعبير والصحافة ذكر التقرير ان الحكومة قيّدت حرية التعبير في المسائل المتصلة بالامن الوطني او بالاساءة الى الاسلام او الامير او الدستور او حيادية القضاء او مكتب النائب العام. وأورد التقرير أمثلة عن قضايا تتعلق بهذه المسائل. وفيما يتعلق بحرية الصحافة تحدث التقرير عن ان الصحافة الكويتية عبرت بحرية عن آراء متنوعة الا انها مارست الرقابة الذاتية لكي تتفادى الدعاوى

دليل الأطباء

Jarallah German Specialized Clinic

الوحدة الكويتية الألمانية لجراحة الكلى والمسالك البولية والتناسلية

د. البروفيسور فضيل زايد
رئيس القسم في المستشفى الجامعي
فرانكفورت - ألمانيا

الزيارة 55 لغاية 2013/4/16

- التبول اللاإرادي للتصغير والكبير.
- علاج حصوات الكلى والمسالك البولية.
- جراحة كاسفة أورام المسالك البولية.
- علاج وجراحة السلس البولي للنساء والرجال.

د. مهدي مهرداد
أخصائية جراحة المسالك البولية والتناسلية والسلس البولي للنساء والأطفال والكبار

الزيارة 36 لغاية 2013/4/15

خبرة مميزة في علاج السلس البولي للنساء بتقنيات جديدة T.O.T. كل 20 دقيقة.

- أحدث الطرق لعلاج اضطرابات التبول (Botox).
- أحدث الطرق لعلاج السلس البولي (T.O.T).
- منظار وتخطيط التانة بأحدث أجهزة في العيادة.
- علاج البورسات وحصوات الكلى.
- الضعف الجنسي للرجال والنساء.
- العيوب الخلقية للأطفال والكبار.

د. محمد الجار الله
استشاري جراحة المناظير والأورام والجهاز الهضمي
رائد عمليات السمنة
في الخليج والشرق الأوسط

الدور (6)

داخلي: 1062/1061

عيادة الجلدية وجراحة التجميل والليزر

د. رضا باجاند
جراح تجميل
إيطاليا

البروفيسور كلوس أوبرايتير
استشاري جراحة التجميل
ألمانيا

الدور (15)

نقال: 1151/1150 - داخلي: 67671388 / 60622556

وحدة جراحة العظام والعمود الفقري

د. ماتياس روكس
بروفيسور أمراض الجلدية والتجميل والليزر وعلاج دوالي الساقين
ألمانيا

البروفيسور غريميه موير
استشاري جراحة التجميل
بريطانيا

الدور (7)

نقال: 60777749 - مباشر: 22655888 - داخلي: 1092/1091/1090

عيادة القلب والأوعية الدموية

د. علاء رضوان
استشاري أمراض القلب والباطنية

الدور (11)

نقال: 60944488 - داخلي: 1110

عيادة طب العائلة

د. إبراهيم شحيمه
ممارس عام / طب العائلة
الولايات المتحدة الأمريكية

الدور (2)

نقال: 67669002 - داخلي: 1020

عيادة العلاج الطبيعي

د. جعفر الرمضان
أخصائي العلاج الطبيعي
ماجستير علاج طبيعي
أمريكا

الدور (12)

نقال: 99167231 - داخلي: 1120

عيادة الأسنان

د. وليد عبد الباقي
دكتوراه
في تجميل الأسنان
فرنسا

الدور (8)

نقال: 99481111 - داخلي: 1081/1080

وحدة فيزيو للتجميل والعناية بالبشرة والليزر

أخصائية التجميل العائلية
للسنن الجاهيه
25 سنة خبرة (Canada / USA)

الدور (4)

نقال: 66679934 - داخلي: 1041/1040

وحدة الليزر والتجميل

د. محمد عبدالله
أخصائي الجلدية والتجميل والليزر

الدور (14)

نقال: 60044046 - داخلي: 1141/1140

عيادة التجميل والليزر

د. ياسر شبيب
أخصائي الجلدية والتجميل

الدور (3)

نقال: 69685040 - داخلي: 1031/1030

للحجز تليفون: 1844445 نرحب باستقبال عملاء شركات التأمين